

Distr.: General
12 July 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بناءً على طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، أتشرف بإحالة البيان الصادر عن الجلسة ٨٤٨ لمجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بشأن الاستعراض المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي اعتمد في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ في أديس أبابا (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

يشرفني أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن في الصومال.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغكم بأن مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي نظر في جلسته ٨٤٧ المعقودة في أديس أبابا في ٧ أيار/مايو ٢٠١٩، في تقريره عن الحالة في الصومال واعتمده. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تركز على التقدم الذي أحرزه الصومال والدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الانتقالية للصومال، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ ولايتها.

وفي الجلسة ٨٤٨، المعقودة في أديس أبابا في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، نظر مجلس السلم والأمن أيضا في تقريره عن الاستعراض الخامس المشترك الذي أجره الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واعتمده. ويسلط التقرير الضوء على النتائج الرئيسية للاستعراض المشترك، وكذلك على توصياتي بشأن القضايا الرئيسية للنظر فيها من أجل تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع مراعاة أن الولاية الحالية للبعثة تنتهي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

وأجري الاستعراض المشترك الخامس الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعد القرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن وفقا لبيانه (DCCCLXXXII) PSC/MIN/COMM.3 المعتمد في الجلسة ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي ذلك البيان، دعا مجلس السلم والأمن إلى إجراء استعراض مشترك، قبل انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي "من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية، وحالة إعادة هيكلة البعثة وفعاليتها، وما تقدمه من دعم للعملية الانتقالية وأي عملية أخرى لإعادة الهيكلة والمواءمة حسب الاقتضاء" (الفقرة ٢٢). وكما تذكر، طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٤٣١ (٢٠١٨) استعراض إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دعما للخطة الانتقالية، تمشيا مع الفقرات ٥ و ٧ و ٨ و ٢٣ من القرار.

وفي هذا الصدد، أكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بالقيام، على وجه السرعة، بإحالة بيان مجلس السلم والأمن المرفق (DCCCXLVIII) PSC/PR/COMM.1، الذي اعتمده في جلسته ٨٤٨ (انظر الضميمة الأولى)، التي اعتمد فيها أيضا تقريره عن الحالة في الصومال وتقريره عن الاستعراض الخامس المشترك الذي أجره الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الضميمة الثانية)، إلى أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة للعلم ولاتخاذ إجراء، حسب الاقتضاء، بما في ذلك اعتمادها كوثائق عمل لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أطلب إليكم إدراج قرار مجلس السلم والأمن في رسالتكم الموجهة إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي وسلطتها.

وعلاوة على ذلك، فإنني أرحب بالتقارب بين قرار الأمم المتحدة وبين بيان مجلس السلم والأمن المرفق ضمنا لتقديم توجيه واضح لا لبس فيه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في دعمها للحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والشعب الصومالي من خلال تنفيذ الخطة الانتقالية، مما يؤدي إلى إكمالها، وإلى الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

(توقيع) موسى فكي محمد

الضميمة الأولى

البيان الصادر عن الجلسة ٨٤٨ لمجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩

الذي اعتمده مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في جلسته ٨٤٨، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، بشأن تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض المشترك الخامس الذي أجره الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتجديد ولاية البعثة

إن مجلس السلم والأمن،

إذ يحيط علما بتقرير رئيس المفوضية بشأن الاستعراض المشترك الذي أجره الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك البيانات التي أدلت بها سعادة السفيرة هوب تومكوندي غاساتورا، الممثلة الدائمة لجمهورية رواندا ورئيسة مجلس السلم والأمن لشهر أيار/مايو ٢٠١٩؛ والدكتور أدمور كامبودزي أغ، مدير إدارة السلم والأمن بالنيابة عن سعادة السفير إسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وسعادة السفير فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وإذ يحيط علما أيضا بالبيانات التي أدلى بها ممثل الصومال، وممثل إثيوبيا بصفته رئيس الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وممثل غينيا الاستوائية بصفته عضوا في مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن؛ وكذلك ممثل الأمم المتحدة وممثل الاتحاد الأوروبي،

وإذ يشير إلى قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخاصة البيان [PSC/PR/COMM. (DCCCXXVII)]، الذي اعتمده في جلسته ٨٢٧ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ والبيان [PSC/PR/COMM. (DCCCVI)]، الذي اعتمده في جلسته ٨٠٦ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ والبيان [PSC/MIN/COMM.3 (DCCLXXXII)]، الذي اعتمده في جلسته ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ والبيان [PSC/PR/COMM. (DCCLXIX)]، الذي اعتمده في جلسته ٧٦٩ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ والبيان [PSC/PR/COMM. (DCCLIII)]، الذي اعتمده في جلسته ٧٥٣ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨؛

وإذ يُقر بالتقدم الكبير المحرز في تأمين السلام والاستقرار في الصومال، وإن كان يلاحظ هشاشة المكاسب التي تحققت حتى الآن في الأوضاع السياسية والأمنية،

وإذ يشدد على الضرورة الحتمية لأن يتوصل الصوماليون إلى توافق في الآراء بشأن المصالحة الوطنية، وإلى دستور نهائي عن الطابع الاتحادي للصومال، والتنفيذ الشامل لهيكل الأمن الوطني،

وإذ يلاحظ أيضا استمرار التوترات حول الانتخابات الإقليمية والموافقة على نموذج الانتخابات الاتحادية، وكذلك المخاطر التي يمثلها التدخل الخارجي على الزخم الحالي والتقدم المحرز،

وإذ يثني على حكومة الصومال الاتحادية لالتزامها الثابت بالعملية الانتقالية، والخطوات المتخذة مؤخرا لتعزيز إدارة قوات الأمن الوطنية الصومالية وتنظيم شؤونها؛ **إذ يرحب** ببدء الحوار السياسي وعملية المصالحة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، من خلال عقد اجتماع في غاروي،

ببوتلاند، بدأ في ٤ أيار/مايو ٢٠١٩؛ **وإذ يهيب أيضا** بحكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بأن تكفل التوصل إلى اتفاق سياسي قابل للتنفيذ يضمن سياسة شاملة ويسر وضع الصيغة النهائية للدستور الاتحادي مما يقدم توضيحات بشأن تفويض المسؤوليات، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، وكذلك عن إشراك الولايات الاتحادية الأعضاء في تخطيط وتنفيذ عمليات الانتخابات ذات الأهمية الحاسمة لضمان نجاح الانتخابات في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وعملية الانتقال،

وإذ يشيد كذلك بمفوضية الاتحاد الأفريقي لنجاحها في إجراء الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبحكومة الصومال الاتحادية، والأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك بالشركاء الثنائيين، لالتزامهم المستمر وتعاونهم المتواصل مع فريق الاستعراض المشترك،

وإذ يرحب بنتائج وملاحظات وتوصيات الاستعراض المشترك الخامس الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخاصة المسائل المتصلة بالتقدم المحرز حتى الآن، بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالخلافات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، ومحدودية قدرة الحكومة الاتحادية والتنسيق بين المستوى الاتحادي والإدارات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ هيكل الأمن الوطني والتخطيط للانتخابات الوطنية،

وإذ يثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية على ما قامتا به من عمليات مؤخرًا أدت إلى تحرير بعض المواقع من حركة الشباب، لا سيما في شيبلي السفلى ووادي جوبا، ونشر الشرطة في كيسمايو، بما في ذلك أنشطتهما التدريبية والتوجيهية في الولايات الاتحادية الأعضاء، وتوسيع نطاق العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتغطية جميع قطاعات البعثة وجهودها في دعم الاستقرار على نطاق أوسع، بما في ذلك زيادة مشاركة المجتمع، ودعم بناء القدرات التقنية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن عمليات الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان والامتثال في المجال الإنساني وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام التي تقودها المجتمعات المحلية،

وإذ يشيد أيضا بالتقدم المستمر والإسهام الهائل لعنصر الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في توفير التدريب والتوجيه والدعم الاستشاري في مجال بناء قدرات فعالة للشرطة الاتحادية والإقليمية،

وإذ يثني كذلك على العنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي في تسليم الملعب الكبير في مقديشو وأكاديمية جالي سياد العسكرية في مقديشو إلى الحكومة الاتحادية وأجهزة الأمن، بما في ذلك التخطيط المشترك مع الجيش الوطني الصومالي للسيطرة على بلدة ليغو وطرق الإمداد الرئيسية بين مقديشو وبيدوا وبين بيدوا وليغو وتأمينها، تمشيا مع أهداف الخطة الانتقالية للصومال،

وإذ يتصرف مجلس السلم والأمن بموجب المادة ٧ من بروتوكوله، فإنه:

١ - **يشيد** بالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال؛

٢ - **يكبر الإعراب** عن امتنانه للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الشائين الآخرين على دعمهم المتواصل لمجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تشجيع اتباع نهج متعدد الأبعاد وشامل في دعم جهود حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بما في ذلك إضعاف حركة الشباب الإرهابية، وكذلك الدعم المالي والمادي المقدمين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية؛

٣ - **يؤكد مجدد** تأييده للخطة الانتقالية للصومال وتنفيذها وتقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية، **ويناشد** حكومة الصومال الاتحادية وجميع أصحاب المصلحة الصوماليين أن يلتزموا بالكامل بالتنفيذ الفعال للخطة الانتقالية للصومال، التي تشكل الأساس لتوجيه الجهود الجماعية من أجل إحراز تقدم نحو تولي حكومة الصومال الاتحادية المسؤوليات الأمنية الرئيسية؛

٤ - **يكبر التأكيد** على أن التنفيذ الناجح للخطة الانتقالية للصومال يتوقف على حل الخلافات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وعلى إحراز تقدم سياسي مدعوم بما يلزم من علاقات جيدة للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ هيكل الأمن الوطني، ومن بينها تكوين القوات، وكذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن نهج عملية مباشرة لاستخدام القوات الإقليمية المحددة أثناء تقييم التأهب التشغيلي للقوات الإقليمية، كجزء من هيكل الأمن الوطني؛

٥ - **يعرب عن بالغ القلق** إزاء قدرة حركة الشباب المستمرة على القيام بمجمعات ضد المدنيين الأبرياء وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإزاء وجود داعش في الصومال، مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن في الصومال؛

٦ - **يؤيد** التوصيات الواردة في تقرير رئيس المفوضية بشأن الحالة في الصومال وبشأن الاستعراض الخامس المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و:

(أ) **يطلب** إلى لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي أن تأذن للمفوضية بشغل الوظائف الشاغرة المعتمدة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك وظائف المدنيين، من أجل تيسير توسيع نطاق العنصر المدني في جميع قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي والمقار القطاعية لتعزيز التمثيل المشترك بين البعثات ودعم التنسيق المتعدد الأبعاد للتطبيق المحلي للخطة الانتقالية في الولايات الاتحادية الأعضاء، وتيسير المساعدة الإنسانية والامتنال لحقوق الإنسان، ومشاركة المجتمعات المحلية وبناء الثقة، وكذلك دعم المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام في المجتمعات المحلية؛ **ويطلب** إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن يأذن بدعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال زيادة الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة لـ ٥٠ موظفا مدنيا فنيا إضافيا سيركزون على دعم التطبيق على النطاق المحلي للخطة الانتقالية في الولايات الاتحادية الأعضاء؛

(ب) **يلاحظ** أن مستوى التهديد الأمني في الصومال لا يزال مرتفعا وأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية، وخاصة ببطء وتيرة تكوين قوات أمنية صومالية قادرة، من شأنه أن يخلق مخاطر أمنية بالغة الخطورة على التخطيط الناجح للانتخابات وإجرائها في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١؛

(ج) **يحيط علماً** بالخيارين اللذين قدمهما الاستعراض المشترك بشأن قوام ومستويات الأفراد النظاميين لبعثة الاتحاد الأفريقي، **ويشدد على ضرورة** أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على استعداد للمساهمة في تأمين إجراء الانتخابات المقرر عقدها في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١؛

(د) **يشدد على ضرورة** التعجيل بتشكيل ما تبقى من عناصر تمكين القوة ومضاعفة قدراتها، وخاصة الأصول الجوية من أجل تعزيز القدرة على الحركة وإعادة الإمداد والرد السريع وقدرة القتال الهجومي السريع وتنفيذ المهام الأخرى الصادر بها تكليف، وكذلك نشر وحدات تمكين البعثة المتبقية وقدرات مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمركبات الجوية المسيرة اللازمة لتعزيز دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحمايتها في عملية إزالة الألغام من طرق الإمداد الرئيسية ذات الأولوية؛

٧ - **يكرر الإشارة** إلى المساهمة المهمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في دعم العمليات السياسية وعمليات تحقيق الاستقرار في الصومال، **ويدعو** الأمم المتحدة، وفقاً للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، المستند إلى المزايا النسبية والتكامل، إلى إحياء مذكرة التفاهم الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، من خلال التفعيل الفوري لآلية مناسبة للتنسيق من أجل الشروع فوراً في تيسير اتفاقات ومبادرات استراتيجية مشتركة؛

٨ - **يؤكد** الحاجة إلى تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، على نحو يتماشى مع إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمهام المنوطة بها، **ويطلب** استعراض مفهوم دعم البعثة من أجل معالجة الثغرات القائمة، وتعزيز دور البعثة في دعم تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال؛

٩ - **يكرر تأكيد أهمية** استمرار وجود البعثة في الصومال، فضلاً عن الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام للبعثة، وفي هذا الصدد، **يعرب عن تقديره العميق** للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الدوليين لتمويلهم المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

١٠ - **يقرر** تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً أخرى حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠، لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، تمثيلاً مع أهداف مفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، واستراتيجية الخروج، ولكي تواصل البعثة مهامها الحالية، بما في ذلك المهام الأربع الموضحة في البيانين الصادرين عن جلستي مجلس السلم والأمن ٧٠٠ و ٧٨٢، بما في ذلك المهام المبينة في المرحلتين ١ و ٢ من الخطة الانتقالية، وكذلك ما يلي:

(أ) توحيد وتعزيز المهام الفنية للعنصر المدني وتوسيع أدواره السياسية وفي تثبيت الاستقرار في جميع قطاعات البعثة، بما في ذلك ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإخضاع البعثة للمساءلة، مع تقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية الصومالية لتعزيز الأمور ذاتها؛

(ب) مواصلة ما تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل تدريجي من تدريب وتوجيه وإسداء للمشورة إلى الشرطة الاتحادية والإقليمية الصومالية، بما في ذلك قوات الدراويش اللازمة لتنفيذ الخطة الانتقالية بنجاح؛

(ج) مواصلة تعزيز التخطيط المشترك والعمليات المشتركة مع قوات الأمن الصومالية لإضعاف حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة لضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء الصومال؛

(د) تقديم الدعم التقني إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، من خلال جهات منها اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة، لضمان فعالية التخطيط لانتخابات ٢٠٢٠/٢٠٢١ وإجرائها والحفاظ على أمنها؛

١١ - **يطلب** إلى المفوضية العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لرصد تنفيذ هذا البيان وضمان تقديم تقارير فصلية في حينها إلى مجلس السلم والأمن عن الحالة في الصومال؛ وإجراء تقييم مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للمعدات المطلوبة في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠١٩، وكذلك إجراء الاستعراض المشترك السادس بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للطاقت والقدرات المتعددة الأبعاد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، قبل انتهاء الولاية الجديدة، بغية التأكد من إحراز تقدم في تنفيذ المهام الصادر بها تكليف وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً؛

١٢ - **يطلب أيضاً** إلى رئيس المفوضية أن يحيل هذا البيان إلى الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وكذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراجه في رسالته إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن تحديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكوثيقة عمل لأعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة؛

١٣ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة الثانية

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الاستعراض الخامس المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أولا - مقدمة

١ - واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أداء دورها الأساسي في توفير الأمن وتمكين العمليات السياسية وعمليات بناء الدولة في الصومال منذ نشرها في عام ٢٠٠٧. وتم ذلك بشكل خاص من خلال دعم الحكومات الصومالية المتعاقبة في تحرير المدن الرئيسية من حركة الشباب؛ وتأمين المراكز السكانية الرئيسية، بما فيها مقديشو؛ وحماية المنشآت والمرافق الحكومية الرئيسية؛ وتمكين وجود وعمليات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وقدمت البعثة مساهمة بالغة الأهمية في تأمين العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ التي أتاحت انتقال السلطة إلى الإدارة السياسية الاتحادية الحالية تحت قيادة الرئيس محمد عبد الله فارماجو ورئيس الوزراء حسن علي خيري. ومنذ عام ٢٠١٧، تبلور توافق في الآراء بين الصومال والمجتمع الدولي على انتقال المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن والمؤسسات الصومالية، بهدف أن يتولى الصوماليون زمام القيادة في مجال الأمن بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت حكومة الصومال الاتحادية، في عام ٢٠١٨، الخطة الانتقالية للصومال، التي أقرها مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في جلسته ٧٦٩ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتنص الخطة الانتقالية للصومال على نقل المسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية بطريقة تدريجية وحسب الظروف بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١.

٢ - ومن خلال البيان PSC/MIN/COMM.3 (DCCLXXII) الصادر عن جلسته ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، جدد مجلس السلم والأمن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩، وحدد الأهداف الاستراتيجية للبعثة والمهام ذات الأولوية في الفقرات ١١ و ٢١ و ٢٢، على التوالي. وأذن مجلس الأمن في الأمم المتحدة بأهداف ومهام ذات أولوية مماثلة في الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، في سياق الهدف طويل الأجل لتحمل الصومال المسؤولية الكاملة عن أمنه. وبعد الإحاطة علماً، في جملة أمور، بالاستعراض الرابع المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أيار/مايو ٢٠١٨ والذي اقترح عناصر ملموسة لإعادة هيكلة البعثة دعماً للانتقال إلى قوات ومؤسسات الأمن الصومالية، رحب بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢ وقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨) بعدد من الخطوات التي تعين على البعثة اتخاذها وتسييرها. وشملت تلك الخطوات (أ) الانتهاء من تقييم التأهب التشغيلي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الذي حدد قدرات واحتياجات البعثة لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال وتوفير خط الأساس لها؛ و (ب) وضع مفهوم جديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ يتماشى مع دعم تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال والأنشطة المتزامنة ويقدم تواريخ مستهدفة واضحة للنقل التدريجي للمسؤولية الأمنية إلى المؤسسات الأمنية الصومالية؛ و (ج) وضع خطة لإعادة الهيكلة أبلغت إلى مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في الأمم المتحدة كجزء من مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في

الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ و (د) خفض مستوى الأفراد النظاميين التابعين للبعثة إلى الحد الأقصى المنقح البالغ ٦٢٦، وهو ما أنجز بالفعل.

٣ - وأقر مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، وحدد مهام المستوى الاستراتيجي لنقل البعثة المسؤولية الأمنية إلى الصوماليين، على ثلاث مراحل خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٨ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ على نحو يتماشى مع مراحل الخطة الانتقالية للصومال. وأعقب ذلك عقد مؤتمر مشترك بين قادة القطاعات التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في الفترة من ١١ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، جرى خلاله وضع خطة تشغيلية تفصيلية بصورة مشتركة لكل مرحلة مشفوعة بمداول زمنية، بما في ذلك مواقع التسليم والعمليات المشتركة والتخطيط المشترك لتأمين طرق الإمداد الرئيسية.

٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، تقدم المفوضية تقرير الرئيس عن نتائج الاستعراض الخامس المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع مراعاة أن الولاية الحالية للبعثة تنتهي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

ثانياً - أهداف الاستعراض الخامس المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٥ - أُجري الاستعراض الخامس المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الفترة من ٤ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، عملاً ببيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي (PSC/MIN/COMM.3(DCCLXXII) (الفقرة ٢٢)، الذي دعا إلى إجراء تقييم تقني لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال المقرر تطبيقها في غضون ستة أشهر وكذلك إلى إجراء استعراض مشترك قبل انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعملاً بقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٣١ (الفقرة ٢٣) الذي رحب باعترام الأمين العام إجراء تقييم تقني للبعثة. وتتمثل أهداف الاستعراض في ما يلي: (أ) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بما في ذلك الأولويات والظروف والجداول الزمنية لتسليم المسؤولية الأمنية الرئيسية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، وبناء مؤسسات أمن اتحادية قادرة، بما في ذلك تكوين القوات في صفوف قوات الأمن الصومالية ومستوى تأهب هذه القوات؛ و (ب) استعراض إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم الخطة الانتقالية للصومال، في القوات والشرطة وقيادة البعثة، وفي القطاعات؛ و (ج) تقييم أولويات حكومة الصومال الاتحادية للتنفيذ الفعال للخطة الانتقالية للصومال؛ و (د) تقييم الدعم المقدم من العنصر المدني في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للمهام العسكرية والشرطية للبعثة ولتنفيذ الخطة الانتقالية، بما في ذلك التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ونشر الأفراد المدنيين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في القطاعات؛ و (هـ) تقييم استخدام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للدعم المتاح، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفة قدراتها، ودعم تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١، وكذلك فعالية الإدارة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم اللوجستي ومواءمته مع أولويات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثالثا - المنهجية

٦ - شارك في قيادة الاستعراض المشترك إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام في الأمم المتحدة، وشعبة عمليات دعم السلام في الاتحاد الأفريقي، بمشاركة من إدارة الدعم العملي بالأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين الرئيسيين في مجال الأمن في الصومال. وعقد فريق الاستعراض اجتماعات في أديس أبابا، بإثيوبيا، في ٤ و ٥ آذار/مارس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومع أعضاء المجتمع الدولي، تلتها زيارة إلى الصومال في الفترة من ٦ إلى ١٦ آذار/مارس لإجراء مشاورات مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وزيارات إلى جميع مقار قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (مقديشو، وبايدوا، وكيسمايو، وبيليتوين، وجوهري) حيث تلقى فريق الاستعراض إحاطات وتفاعل مع المسؤولين المعنيين، خاصة بشأن التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمهام ذات الأولوية الواردة في الفقرات ١١ و ٢١ و ٢٢ من بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢، وفي الفقرتين ٧ و ٨ من قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨)، مع مراعاة قدرات قوات الأمن الصومالية، وما تعتمده بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من إعادة هيكلة وانتقال وتسليم على مستوى القطاعات.

٧ - وقدم الاستعراض نتائج توصياته، على النحو المبين بالتفصيل في هذا التقرير، إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين في أديس أبابا في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩. وتعذر عقد الاجتماع المزمع مع رئيس الوزراء الصومالي، سعادة حسن علي خيري، وتقديم الإحاطة التي كانت مقررة بشأن نتائج الاستعراض المشترك قبل أن يغادر فريق الاستعراض المشترك الصومال، إلا أن الأمم المتحدة أبلغت حكومة الصومال الاتحادية بنتائج هذا التقرير.

رابعا - الاستنتاجات الرئيسية

٨ - فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية الواردة في الاستعراض المشترك:

السياق السياسي العام والفترة الانتخابية المقبلة

٩ - تواصل حكومة الصومال الاتحادية، بقيادة الرئيس محمد عبد الله فارماجو، ورئيس الوزراء حسن علي خيري، إحراز تقدم ملحوظ في الأولويات السياسية والأمنية والاقتصادية. واستند ذلك إلى خرائط طريق حددت المعالم التي يتعين تحقيقها والجدول الزمني التي يتعين الالتزام بها من أجل إحراز تقدم في بناء دولة صومالية اتحادية شاملة للجميع، على الرغم من مصادفة عدد من التحديات التي تنطوي على تأخير في الجدول الزمني وإعادة تكييف الأولويات في بعض الأحيان. وخلال العام الماضي، توصلت حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى اتفاقات بشأن مصائد الأسماك والنفط والموارد المعدنية، وكذلك حول نموذج انتخابي للانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠/٢٠٢١. وكجزء من عملية استعراض الدستور، أكملت الكيانات الاتحادية حتى الآن استعراض تسعة فصول من أصل ١٥ فصلا من الدستور الاتحادي المؤقت، مع وجود ستة فصول متبقية تتعلق بقضايا رئيسية مثل

العلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، والنظام الاتحادي المالي، ووضع مقديشو، وكذلك مسألة صوماليلاند. وأحرزت السلطات الصومالية أيضًا تقدماً ملحوظاً في المصالحة، بالتصديق على إطار المصالحة الوطنية في شباط/فبراير ٢٠١٩.

١٠ - وبالإضافة إلى المسائل الاتحادية الرئيسية المشار إليها أعلاه، فإن أحد المؤشرات الرئيسية للتقدم على الطريق الذي يسلكه الصومال نحو إقامة دولة اتحادية تعمل بكامل طاقتها (بمشاركة كاملة وفعالة للولايات الاتحادية الأعضاء) يتمثل في أعمال التحضير والاستعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠/٢٠٢١ على أساس صوت واحد للشخص الواحد. ووفقاً لما ذكرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ستبدأ عملية اختيار مواقع التسجيل في حزيران/يونيه ٢٠١٩ على أن يبدأ تسجيل الناخبين بحلول آذار/مارس ٢٠٢٠، يليه الاقتراع المتوقع إجراؤه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أو بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ في حوالي ١٧٦٠ مركز اقتراع في جميع أنحاء جمهورية الصومال الاتحادية. وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان مصداقية الانتخابات تحتاج حكومة الصومال الاتحادية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى دعم تقني لتيسير العمليات المطلوبة. وسيجري تأكيد ذلك وتنسيقه داخل فرقة العمل المعنية بالدعم الانتخابي الاتحادي التي سيتم إنشاؤها وتفعيلها قريباً، لضمان التنسيق والتكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ومن المتوقع تنفيذ هذه العمليات في عام ٢٠١٩، وهو عام حاسم للتأكد من قدرة الصومال على التغلب على الانقسامات السياسية الداخلية القائمة واستعادة زخم التقدم المطرد.

الحالة الأمنية وتقييم التهديدات

١١ - تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال العمل في بيئة متقلبة، حيث تقتصر سيطرة قواتها وقوات الأمن الصومالية على المراكز الحضرية والأماكن المجاورة مباشرة والقواعد التي تنتشر فيها عناصرها العسكرية. ولا يزال التهديد الأمني الرئيسي يأتي من حركة الشباب، وهي شبكة تضم ما يقدر بنحو ٤٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مقاتل منتشرين في جميع أنحاء البلد، وخاصة في جنوب ووسط الصومال، باستثناء صوماليلاند، مع وجود وأنشطة محدودة في بونتلان. ولا تزال حركة الشباب تسيطر على المناطق الريفية وعلى مناطق شاسعة من الأرياف، وتواصل فرض تحديات على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكذلك على السلطات والشعب الصوماليين. ولذلك، لا تزال الحالة الأمنية في الصومال معقدة ويصعب التنبؤ بها، ولم تتحسن على مدار العام الماضي.

١٢ - وأظهرت حركة الشباب قدرتها المستمرة على التكيف مع الضغوط المتزايدة، بما في ذلك الناجمة عن زيادة معدل الضربات الجوية التي يقوم بها شركاء الصومال الثنائيون الذين يستهدفون أعضاءها. وتعمل حركة الشباب في إطار هيكل منظم تنظيماً جيداً، ذي وحدات تشغيلية وأيديولوجية وإدارية تعمل بشكل جيد، وقادرة على إدراج إيرادات كافية من خلال فرض ضرائب على الأعمال التجارية والمجموعات المحلية، وتحصيل رسوم عند نقاط التفتيش على طول طرق الإمداد الرئيسية، إضافة إلى مصادر إيرادات أخرى. وتواصل الجماعة تنفيذ هجمات قاتلة تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية والكيانات الحكومية والمدنيين، باستخدام قدرات مثل الأجهزة المتفجرة المربطجة، وتكتيكات الهجمات غير المتناظرة والمعقدة، والاعتداءات الموجهة. ويوفر وجود حركة الشباب في بعض المراكز السكانية بديلاً ممكناً للحكومة، مما يجعل من الصعب على المؤسسات الحكومية ممارسة التأثير والأمن.

وهكذا، يشكل دور وتأثير العشائر في أنشطة حركة الشباب مصدر قلق شديد، يمكن أن ينطوي على رؤى لحل سياسي لمعالجة انعدام الأمن في الصومال.

١٣ - ولا يزال التهديد الأمني في المنطقة الواسعة في البلد الخاضعة لمسؤولية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مرتفعاً أيضاً. ومع إعادة هيكلة البعثة، وخاصة عنصرها العسكري، وإخلاء المواقع أو تسليمها إلى قوات الأمن الصومالية كجزء من مرحلة الانتقال، يعد خطر عودة حركة الشباب إلى المناطق التي تم إخلاؤها كبيراً، مما يجعل السكان عرضة للخطر وللهجمات الانتقامية والإيذاء ولعواقب إنسانية وخيمة. وقد تؤثر إعادة الهيكلة أيضاً على أنشطة عنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثة في المناطق التي يتم إخلاؤها. ولذلك، فمن المهم أن يتم إجراء تقييم جيد لأثر وعواقب إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخاصة بالنسبة للعنصر العسكري، على المجتمعات المحلية وفهمهما وتخفيفهما.

تقييم الخطة الانتقالية وقوات الأمن الصومالية

١٤ - تجدر الإشارة إلى أن الخطة الانتقالية للصومال التي وضعتها حكومة الصومال الاتحادية، بالتشاور مع الولايات الاتحادية الأعضاء في آذار/مارس ٢٠١٨، تركز على ثلاثة مجالات، هي: الأنشطة التنفيذية، وبناء القدرات المؤسسية، وأنشطة الدعم. وتحدد الخطة أولويات مرحلة الانتقال ومعالجتها الرئيسية وظروفها، بمؤشرات رئيسية تبدأ بنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن والمؤسسات الصومالية. ويشمل ذلك أنشطة تحقيق الاستقرار وبناء الدولة من خلال بناء قدرات الجيش والشرطة وقطاع العدالة لضمان سيادة القانون والسلام المستدام.

١٥ - وكجزء من الأنشطة التنفيذية، حظي عدد من المواقع الرئيسية بالأولوية وحُدد لتسليمه إلى قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك نشر القوات المتفق عليه في هيكل الأمن الوطني الصومالي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُقلت حتى الآن مسؤولية موقعين رئيسيين، هما ملعب مقديشو وأكاديمية جلال سياد العسكرية في مقديشو، من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى سيطرة السلطات وأجهزة الأمن الصومالية. وعندما تم سحب ٤٠٠ من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في القطاع ٥، كجزء من تنفيذ بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢ وقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٣١^(١)، واجهت قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك القوات الإقليمية لشيبيلي الوسطى، تحديات خطيرة في تسليم زمام الأمور بشكل فعال في المواقع التي أخلتها القوات. وتعزى التحديات إلى مزيج من العوامل منها نقص قدرة الحكومة الاتحادية في الصومال ونقص التنسيق مع الإدارات الإقليمية لتعبئة القوات لشغل المواقع. وثمة نقطة أخرى جديرة بالملاحظة في تنفيذ الأنشطة التنفيذية تتصل بتحول حكومة الصومال الاتحادية بعيداً عن الأولويات المتفق عليها إلى مسائل أخرى لا تشكل جزءاً من الأولويات المبيّنة في الخطة الانتقالية. وهذا يعزى بصورة مبررة إلى اعتبارات سياسية، أحدها الظروف التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية في ولاية جنوب غرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ حيث أعادت حكومة الصومال الاتحادية توجيه محور تركيزها بعيداً عن الأولويات التنفيذية المتوخاة أصلاً في المرحلة الأولى، بما في ذلك تأمين مدينة ليغو في ولاية جنوب غرب، وأيضاً تأمين طريق الإمداد الرئيسي مقديشو - بيدوا.

(١) دعا بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤٣١ إلى خفض التدريجي لـ ١ ٠٠٠ جندي من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

١٦ - وفيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية، أشارت حكومة الصومال الاتحادية إلى أنها تتخذ خطوات نحو إجراء إصلاح مؤسسي وبناء القدرات في قطاع الأمن. والجدير بالذكر أن عملية تسجيل بيومترية استغرقت عامين لقوات الجيش الوطني الصومالي قد أُنجرت مؤخراً، سيُسترد بها في "تحديد الحجم الصحيح" لقوات الجيش الوطني، وتنطوي على إحالة قدامى المحاربين إلى التعاقد ضمن مخطط للمعاشات التقاعدية، وتجنيد عناصر جديدة. ولا يزال التسجيل البيومتري للعاملين في أجهزة الأمن الأخرى، بما في ذلك قوة الشرطة الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية جارياً. وتشمل التدابير الأخرى الجارية، على النحو الذي أوضحته حكومة الصومال الاتحادية، دفع رواتب أفراد الأمن من خلال تحويلات إلكترونية مباشرة إلى حساباتهم المصرفية؛ وإنشاء مكاتب أمن إقليمية؛ والتوحيد القياسي لعقود المشتريات الدفاعية؛ وإدخال تحسينات في توزيع الأسلحة وإدارتها. وتجر الإشارة إلى أنه بناء على الملاحظات السابقة، فإنه من بين ١٧ مهمة وردت في الخطة الانتقالية من المقرر تنفيذها بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، أُنجرت ثلاث منها بنجاح، هي: تخفيض قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بـ ١٠٠٠ جندي؛ وتسليم بعثة الاتحاد الأفريقي الموقعين المحددين ذوي الأولوية (ملعب مقديشو والأكاديمية العسكرية) إلى قوات الأمن الصومالية؛ وإجراء تقييم للتأهب التشغيلي للقوات الإقليمية (الذي بلغ ذروته بتحديد ٩٤٥ ١٩ فرداً من القوات الإقليمية). ويجري تيسير إحرار تقدم بشأن جميع المهام الأخرى.

١٧ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي لما يصل إلى ١٠٩٠٠ من قوات الجيش الوطني الصومالي وفقاً للمعايير التي حددها مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وتقدم حكومة الصومال الاتحادية الدعم لما تبقى من الجيش الوطني الصومالي. وأشار الاستعراض المشترك إلى بقاء التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في بناء سياسات إدارة الجيش الوطني الصومالي وهياكله، وخاصة في وزارة الدفاع وقيادة الجيش. وقدمت حكومة الصومال الاتحادية برنامجاً تدريبياً سيشهد تقديم تدريب بشكل ثنائي لما مجموعه حوالي ١١٤٠٠ من قوات الجيش الوطني الصومالي على أيدي شركاء الحكومة الاتحادية، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولوحظ التحدي الذي يواجه تكوين القوات، الأمر الذي قد لا يمكن الجيش الوطني من تولي المسؤولية الأمنية في الصومال على نحو وافٍ في حدود الجداول الزمنية المحددة. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الخروج المقرر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، فإن خطة تكوين القوات التابعة لحكومة الصومال الاتحادية من غير المرجح أن تفي بمتطلبات تولي مسؤوليات الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول عام ٢٠٢١. وأكدت حكومة الصومال الاتحادية أن الخطر المفروض على الأسلحة لا يزال يشكل عبءاً أمام تسليم قوات الأمن التابعة لها بالشكل المناسب لتمكينها من القيام بالعمليات على النحو المطلوب. وأبرزت الحاجة أيضاً إلى بنية تحتية للجيش الوطني الصومالي بما في ذلك الثكنات، وطلبت أيضاً إلى فريق الاستعراض المشترك استكشاف إمكانية تمديد نطاق الدعم اللوجستي المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ليشمل الجيش الوطني بأكمله، الذي يصل قوامه إلى ١٨٠٠٠ جندي عند اكتمال تشكيل الجيش.

١٨ - وفي إطار خطط مماثلة للشرطة، أبرزت حكومة الصومال الاتحادية خططها الرامية إلى تكوين قوات شرطة جديدة تجاوز ٧٥٠٠ فرد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، لإكمال الشرطة الاتحادية القائمة البالغ عددها ٧٧٠٠، غالبيتهم منتشرون في مقديشو، و ٢٦٠ من شرطة الولايات في

كيسمايو (جوبالاند) وبايدوا (جنوب غرب) وجوهر وبيليتوين (هيرشبيلي). ويوفر هيكل الأمن الوطني موارد لما مجموعه ٣٢ ٠٠٠ من قوات الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات بحلول عام ٢٠٢٧. وفي الوقت الراهن، يتباين قوام شرطة الولايات وقدرتها بقدر كبير عبر الولايات الصومالية الأعضاء بسبب اختلاف الظروف. واطلع فريق الاستعراض على خطط حكومة الصومال الاتحادية لنشر وتجنيد الشرطة في المناطق، ولا سيما في العواصم والمراكز الحضرية الرئيسية، ولكن لوحظ أن وتيرة تجنيد قوات الشرطة ونشرها كان بطيئا. وفي هذا الصدد، أحاط فريق الاستعراض بنتائج تقييم التأهب التشغيلي للقوات الإقليمية في الصومال التي لا تشكل في الوقت الراهن جزءا من قطاع الأمن الاتحادي الذي اكتمل في شباط/فبراير ٢٠١٩. ويُظهر تقييم التأهب التشغيلي أن هناك حوالي ١٩ ٩٤٨ من القوات الإقليمية المنتشرة في جميع أنحاء الولايات الاتحادية الأعضاء يمكن دمجها في قطاع الأمن الصومالي في إطار هيكل الأمن الوطني. ولم يتم بعد وضع الخطط المتعلقة بمواقع وعدد القوات التي سيتم دمجها في قطاع الأمن الصومالي، وكيف سيتم توزيعها بين الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى.

١٩ - ولاحظ الاستعراض أن آفاق دمج القوات الإقليمية في قطاع الأمن الاتحادي يتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرز في العمليات السياسية وعمليات المصالحة، وعلى استعداد كل من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والكيانات الإقليمية أو العشائر المعنية للتعاون لبلوغ هذا الهدف. ولاحظ الاستعراض أيضا وجود تحدٍ بالغ الأهمية يواجهه استخدام قوات الجيش الوطني المدربة أو المتأتية من الشركاء في تقديم الدعم المباشر في تنفيذ أولويات الخطة الانتقالية للصومال. فبخلاف قوات العمليات الخاصة داناب التي دربتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُستخدم في عمليات محددة الغرض وللعرقلة، لم يكن هناك وضوح حول الكيفية التي تُستخدم بها، أو ستستخدم بها، القوات التي يتم تدريبها على يد جميع الشركاء الآخرين لتقديم الدعم المباشر لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال.

عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٠ - يتضمن بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي PSC/MIN/COMM.3(DCCLXXXII) الصادر عن جلسته ٧٨٢، وقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٣١، ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، هي: (أ) التمكين من تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجيا من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية؛ و (ب) الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة؛ و (ج) مساعدة قوات الأمن الصومالية على توفير الأمن للعملية السياسية على جميع المستويات وكذلك في تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء السلام. وواصلت البعثة تنفيذ أدوارها ومهامها بنجاح على النحو المبين في الفقرات ١١ و ٢١ و ٢٢ من بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢، وكذلك في قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٣٢، في الفقرات ٨ (أ) و ٨ (ب) و ٨ (ج)، و ٨ (و)، بما في ذلك ٨ (ز) جزئيا. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات التنسيق في القيام بعمليات هجومية محددة الأهداف، بما في ذلك العمليات المشتركة مع الجيش الوطني الصومالي؛ وتأمين طرق الإمداد الرئيسية نتيجة اختلاف مستويات التأهب نظرا لتعدد الجهات الفاعلة اللازمة لتأمين طرق الإمداد الرئيسية؛ وتقديم التوجيه للجيش الوطني الصومالي بسبب عدم وجود برنامج توجيهي منسق، ونقص الوضوح بشأن القوات التي سيتم توجيهها، وكذلك التحول في محور تركيز حكومة الصومال الاتحادية التي تواصل تأخير الأولويات المحددة في الخطة الانتقالية.

٢١ - وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تأمين المراكز السكانية الرئيسية، وحماية المنشآت الرئيسية والمرافق الحكومية وتمكين التواجد الدولي والعمليات الدولية في البلد. وتشمل التحديات التي تواجهها البعثة في تنفيذ بعض المهام ذات الأولوية والاضطلاع بعمليات هجومية رئيسية عدم كفاية التخطيط المشترك بينها وبين الجيش الوطني الصومالي، وتغيير حكومة الصومال الاتحادية للخطط والأولويات بعد التخطيط المشترك، وأوجه القصور في قدرات التأهب والقدرات اللوجستية لقوات الأمن والمؤسسات الصومالية، وعدم وجود قوات محددة تتولى الاحتفاظ بالمناطق التي يتم الاستيلاء عليها ومواصلة تأمينها. ومن المتوقع أن يؤدي النشر المزمع لأربع (٤) طائرات مروحية عسكرية إضافية دورا حاسما في زيادة تأهب البعثة للقيام بعمليات هجومية ودعم التنفيذ الفعال للخطوة الانتقالية للصومال. وسيتوقف هذا النجاح أيضا على التزام قوات الأمن الصومالية وقدرتها على الاحتفاظ بالمناطق المحررة، وعلى بذل جهود شاملة لا تستبعد أحدا وتشمل عناصر عسكرية وشرطية ومدنية تضم الولايات الاتحادية الأعضاء وكذلك إدارات المقاطعات والإدارات المحلية، لمنع رجوع المناطق المستعادة والمراكز السكانية إلى حركة الشباب.

الامتثال والمساءلة

٢٢ - لاحظ فريق الاستعراض التحسينات التي أدخلت على قطاعات البعثة المسؤولة أمام خلية حصر الخسائر في صفوف المدنيين والإبلاغ عنها. وساعدت ترجمة قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة إلى اللغات المختلفة للبلدان المساهمة بقوات ونشرها في تعزيز فهم القوات وامتثالها على الأرض. ويستمر تقديم التدريب على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكذلك إلى قوات الأمن الصومالية من أجل تعزيز الامتثال والمساءلة. وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا رصد حالة تنفيذ التدابير المتعلقة باستخدام الأصول الجوية المسلحة استنادا على طلبات التوريد وتقييمات المخاطر المتعلقة باستخدام الأصول الجوية من أجل ضمان اتباع تدابير التخفيف. وأدى ذلك إلى انخفاض عدد الضحايا المدنيين (على يد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) والانتهاكات الموجهة إلى البعثة، وأدى كذلك إلى تحسين الاستجابة للشواغل التي أثارها الأمم المتحدة منذ الاستعراض الأخير. وأدى تحسين التعاون بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكيانات الأمم المتحدة من خلال سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والأفرقة العاملة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وامتثال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، إلى تيسير المشاركة البناءة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في مجال قضايا حقوق الإنسان.

٢٣ - ولاحظ الاستعراض مع ذلك أن استمرار تعزيز ومواءمة إجراءات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخاصة المتعلقة بإجراءات مجالس التحقيق والتحري، تعد ضرورية كجزء من جهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز آليته للامتثال والمساءلة عن حقوق الإنسان في مجالي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشار الاستعراض إلى أن محدودية المرافق في خط المواجهة لاحتجاز المهارين حتى يتم تسليمهم إلى الحكومة الاتحادية في الصومال و/أو الولايات الاتحادية الأعضاء في غضون ٧٢ ساعة تشكل تحديات في تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة للبعثة بشأن معاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم في مرحلة الاستقبال. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى تعزيز آليات المتابعة بعد تسليم المقاتلين المسرحين إلى السلطات المحلية. ولاحظ الاستعراض أيضا التحديات القائمة في تتبع الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة

عن العمليات الجوية التي يقوم بها الشركاء الثنائيون للصومال الذين لا يخضعون لقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و/أو لتحكمها و/أو تنسيقها. وأبرز ذلك مع ملاحظة أنه بينما يجري النظر في زيادة الأصول الجوية للبعثة، يتم بشكل جيد إدارة تعزيز التدابير الوقائية وتدابير وآليات الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، لدعم تحديد الخسائر في صفوف المدنيين بسبب أعمال البعثة مقابل الخسائر الناجمة عن أعمال شركاء الصومال الثنائيين، وذلك من أجل زيادة فعالية عمليات ونهج الوقاية والاستجابة.

٢٤ - واستشرافاً للمستقبل، فإن الحاجة إلى التركيز على تعزيز طاقة قوات الأمن الصومالية من أجل الامتثال للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، فإن آلية المشاركة البناء بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وقوات الأمن الصومالية ستؤدي دوراً رئيسياً في دعم المهنية، وستزيد من تعزيز امتثال قوات الأمن الصومالية لحقوق الإنسان على المستوى الاستراتيجي وعلى مستوى العمليات، وخاصة في ضوء زيادة مستوى العمليات المتوقع، بما في ذلك مع البعثة.

إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٥ - يجري حالياً إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتضطلع بها العناصر الثلاثة جميعها: العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني. ويجري النظر في ذلك بناء على أربعة محاور، هي: (أ) الحيز الذي تنفذ فيه العمليات؛ و (ب) حجم وتكوين الموظفين على مختلف المستويات؛ و (ج) مستوى المعدات والموارد المطلوبة؛ و (د) المهام والأولويات.

العنصر العسكري

٢٦ - ينص مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على أن حدود القطاعات التي تعمل فيها البعثة لن تتغير في المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، وأنه يمكن النظر في إعادة تنظيم القطاعات في مراحل لاحقة. وفي هذا الصدد، ومن أجل تحقيق النجاح، تستلزم عمليات تحرير المناطق والمعاقل من حركة الشباب وتأمين طرق الإمداد الرئيسية تغيير نهج عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من المفهوم الحالي المبني على القيام بالدفاع الفعلي أساساً إلى الدفاع الفعلي الهجومي المقترن بعمليات برية وعمليات متنقلة محمولة بالطائرات المروحية. وسيتم ذلك عن طريق إنشاء نقاط حصينة (قواعد أمامية للعمليات) قريبة من المراكز السكانية و/أو على طول طرق الإمداد الرئيسية أو لدعم قوات الأمن الصومالية التي تحمي هذه المراكز وطرق الإمداد الرئيسية، ومن خلال وجود قوات متنقلة سريعة الحركة، بما في ذلك قوات الرد السريع، إلى جانب قدرات فعالة للتصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة، مدعومة بما يكفي من عناصر مضاعفة قدرات القوة وتمكينها، وبدعم استخباراتي في حينه مقدم من قدرات للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (منها المنظومات الجوية المسيرة/المركبات الجوية المسيرة). ويستلزم هذا المفهوم لذلك تغييراً في وضع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (كجزء من إعادة الهيكلة)، مع إنشاء عدد من الوحدات المتنقلة للقيام على نحو فعال بعمليات هجومية وللعرقلة والدعم والإنقاذ.

عنصر الشرطة

٢٧ - كجزء من عملية إعادة الهيكلة، من المتوخى توسيع وجود الشرطة ليشمل جميع قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وسيكون مهما للغاية تعزيز دور الشرطة ودعمها للعنصرين العسكري والمدني، وكذلك دورها في تدريب وتوجيه أفراد الشرطة الاتحادية والإقليمية كجزء من عمليات تكوين قوات الشرطة. وفي الوقت الراهن، يجري نشر عنصر الشرطة في البعثة في مقديشو (القطاع ١)، وبايدوا (القطاع ٣)، وجوهو وبيليتوين (القطاع ٥)، وكيسمايو (القطاع ٦)، مع خطط لتوسيع وجود شرطة البعثة ليمتد إلى دوبلي (القطاع ٢). وتلقى فريق الاستعراض إحاطة بشأن احتياجات الدعم اللازمة لعنصر الشرطة في البعثة، بما في ذلك الحاجة إلى ناقلات جند مدرعة ومركبات مدرعة وكذلك معدات مكتبية، وخاصة في المناطق. وتنص الخطة الانتقالية للصومال ومفهوم العمليات الذي تتبعه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على توسيع خدمات الشرطة لتشمل المراكز السكانية الرئيسية خارج العواصم الإقليمية كجزء من الجهود المبذولة لتيسير تنفيذ برنامج الشرطة الصومالية المشتركة. ووضع أيضا عنصر الشرطة خططا للقيام بدور قوي في دعم الانتخابات المقبلة في الصومال في ٢٠٢٠/٢٠٢١. وتشمل الخطة زيادة وجود شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع قطاعات البعثة، وبناء قدرات مؤسسات الشرطة الاتحادية والإقليمية وأفرادها. ولاحظ الاستعراض علاقات العمل الجيدة بالبناء بين شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأصحاب المصلحة الآخرين في الصومال، بما في ذلك عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والشركاء الدوليون.

العنصر المدني

٢٨ - فيما يتعلق بالعنصر المدني، تشمل إعادة الهيكلة التمثيل المشترك بين البعثات من خلال نشر أفرقة القطاعات المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع قطاعات البعثة لتعزيز دور هذا العنصر الفني ودعمه للعنصرين العسكري والشرطي ومهامهما، وكذلك دعم الإدارة الإقليمية والسكان المحليين. ومنذ نشر أفرقة القطاعات المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عزز العنصر المدني التنسيق المتعدد الأبعاد على مستوى القطاعات، بما في ذلك زيادة الإبلاغ من القطاعات إلى مقر البعثة ووسع كذلك نطاق عمله الفني لدعم الخطة الانتقالية للصومال وفقاً للتوجيهات الواردة في بيان مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢. ولاحظ الاستعراض علاقات العمل الجيدة بين أفرقة القطاعات المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في القطاعات التي يتواجدون فيها. وينطوي هذا على إمكانية أن تكمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عمل بعضهما بعضا في إطار ولايات كل منهما من خلال التعاون المنظم مع تعظيم المزايا النسبية لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ويشمل ذلك المزايا النسبية لأفرقة القطاعات المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي لديها حالياً مواقع وإمكانية وصول تفوق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وهي أقدر على الاضطلاع بمهام في مجالات المشاركة المدنية والمجتمعية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي من جديد خططها لزيادة طاقتها المدنية في هذه المجالات المواضيعية وأدوارها في كل قطاع من قطاعات البعثة لتعزيز المشاركة الحالية مع المجتمعات المحلية داخل المراكز السكانية في هذه القطاعات والقواعد الأمامية

للعمليات. وتبذل هذه الجهود تنفيذاً لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٧٨٢ (الفقرة ١٥)، وستعزز الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للعمليات السياسية وعمليات الحكومة السياسية في الصومال.

٢٩ - وفي مقر البعثة، يواصل العنصر المدني للبعثة توفير التحليل والدعم السياسيين لقيادة البعثة؛ ويقوم برصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات المتعلقة بها؛ ويؤدي المهام الإدارية ومهام الدعم، التي تضررت طاقاتها بشدة نتيجة نشر أفرقة القطاعات المدنية التابعة للبعثة التي استعانت ببعض الأفراد من مقر البعثة. وتكرر في الاستعراض التأكيد على المشاركة السياسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع حكومة الصومال الاتحادية، مع تسليط الضوء على نتائج حلقة العمل التي عقدها الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في أديس أبابا بشأن وضع استراتيجية سياسية للاتحاد الأفريقي لدعم بناء الدولة في الصومال. ورحب الاستعراض بالخطط الرامية إلى إحياء مذكرة التفاهم الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، التي ينبغي أن تكفل أن تعمل المنظمات الثلاث جميعها بطريقة منسقة لدعم الاستراتيجيات المشتركة والمتفق عليها التي ستسترشد بمنح الأولوية للسياسية في مساعدة الصومال في الانتقال من الصراع إلى السلام المستدام.

مواءمة الدعم وتحديد الحجم الصحيح للمعدات

٣٠ - منذ أوائل عام ٢٠١٧، تكيّفت حركة الشباب مع الحرب المتنقلة ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى النحو المبين آنفاً في هذا التقرير، يستلزم هذا أن تتكيف بعثة الاتحاد الأفريقي أيضاً مع وجود قوة سريعة الحركة للتعامل مع هذا النوع من التهديد ومع وضع حركة الشباب القائم على نفس المنوال، وينبغي إعادة هيكلة الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمعدات التي تستخدمها وإعطاء ذلك الأولوية والتركيز على هذا الغرض. ولذلك فإن إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستشمل مواءمة الدعم وتحديد الحجم الصحيح للمعدات لمواكبة التهديدات الحالية والمتوقعة من حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، وزيادة طاقة قوات الأمن الصومالية تدريجياً. وعلاوة على ذلك، ونظراً للتضاريس الوعرة وغير ذلك من القيود الخاصة بالبلد، تواجه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي تحديات في صيانة المعدات الضرورية المملوكة للوحدات التي لا تمثل صلاحيتها التشغيلية لمذكرات التفاهم الموقعة مع البلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة، حيث يكون بعضها دون المعايير المطلوبة على النحو المبين. وبالمثل، تواجه المعدات المملوكة للشركاء تحديات في مجال الصيانة بسبب جملة أمور منها عدم القدرة على نقل بعض المعدات التي تكون "غير قابلة للإصلاح محلياً" إلى ورش عمل قطاعية مقامة لإجراء الإصلاحات الرئيسية. ويوصي الاستعراض المشترك باتباع نهج تدريجي نحو تحقيق الاستخدام الأمثل لمعدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال: '١' إعادة الفورية للمعدات التي لا تفي بالغرض، والنشر الفوري للمعدات التي تقرر أن بها فجوة حرجية؛ و '٢' القيام بعد تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بإجراء استعراض شامل لمعدات البعثة استناداً إلى بيان محدد لاحتياجات الوحدة وقائمة المعدات، والتوصية بإجراء تعديلات تفصيلية على المعدات. وينبغي أن يشمل استعراض إعادة هيكلة المعدات تحليلاً لجميع المتطلبات التشغيلية لتحديد الفرص المتعلقة بالموارد التي يمكن إتاحتها لدعم النشر لتغطية الفجوات المحددة، وتعزيز حماية القوة، وسلامة وأمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز القدرات التشغيلية للبعثة.

٣١ - وأثناء تقييم المعدات الذي أُجرى خلال هذا الاستعراض، أُخذ في الحسبان عدد من المعايير الرئيسية. وستوجه هذه المعايير بالتالي الاستعراض الشامل والتفصيلي المقبل للمعدات. ومن بين أهم هذه المعايير الحاجة إلى الاستعاضة عن المعدات التي تقرر أنها لا تفي بالغرض أو أنها زائدة، بقدرات أخرى، ونشر معدات إضافية تتماشى مع بيان احتياجات الوحدة (سيتم وضعه) بغية تعزيز قدرات من قبيل التنقل جوا وبراً، وحماية القوة، وتجميع المعلومات الاستخبارية، والمراقبة والاستطلاع بما في ذلك المركبات الجوية المسيّرة والمنظومات الجوية المسيّرة. وبالتشاور مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حدد الاستعراض المشترك الذي أجره الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كمية أولية من ست دبابات قتالية - أربع من القطاع ١ واثنان من القطاع ٣ - وعددا زائدا من المعدات الهندسية والمركبات من أجل إعادتها إلى الوطن، ويقترح استمرار هذه العملية من خلال استعراض تفصيلي دقيق لبنود المعدات الموجودة على الأرض.

الدعم الانتخابي

٣٢ - تواصل أيضا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدعم من إدارة الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة المتكامل لدعم الانتخابات، جهودها لتعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتقديم الدعم الفني لها لضمان إجراء الانتخابات في ٢٠٢٠/٢٠٢١ حسب موعدها المقرر. ويشمل ذلك سبلا منها عقد حلقات عمل لبناء قدرات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ونشر مفوضي اللجنة كمراقبين للانتخابات عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى مشاركة اللجنة في الدورات السنوية للرابطة الأفريقية لوكالات الانتخابات. وكجزء من هذه الجهود، ولضمان التحضير الفعال لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة للجميع، ستقدم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم أيضًا إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وإلى قوة الشرطة الصومالية في وضع وتنفيذ خطة للأمن الانتخابي، تعد عنصرًا حاسمًا في نجاح الانتخابات في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١. وأشار الاستعراض إلى ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في العملية الانتخابية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حتى يفهم كل طرف وعناصر أدواره ومسؤولياته ومهامه، ويضع بصورة منسقة خطة العمل الخاصة به لضمان التنفيذ الفعال على النحو المطلوب.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٣٣ - في إطار التوصيات الواردة في الاستعراض المشترك، وفي محاولة لضمان الانتقال السلس على أساس الظروف من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى حكومة الصومال الاتحادية، ومع الإحاطة باستراتيجية وموقف الاتحاد الأفريقي في الصومال، تقدم المفوضية التوصيات التالية لينظر فيها المجلس:

(أ) **التقدم المحرز في السياسات الشاملة للجميع:** تلاحظ المفوضية إحراز تقدم كبير في العمليات الرامية إلى تيسير وضمان ممارسة سياسات شاملة للجميع، وأدركت أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان التوصل إلى توافق في الآراء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وفي أرجاء الصومال. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في التأكيد من جديد على الحاجة إلى مزيد من الالتزام والتفاني من جانب حكومة الصومال الاتحادية في عملية بناء النظام الاتحادي، بما في ذلك التعجيل بإحراز وزيادة التقدم في وضع الصيغة النهائية للأحكام ذات الصلة من الدستور الاتحادي المؤقت التي تتعلق بالأمن وتقاسم الموارد ونقل سلطات الولايات الاتحادية الأعضاء. وقد يرغب المجلس أيضًا في

التأكيد من جديد على ضرورة توصيل حكومة الصومال الاتحادية إلى نُهج فورية وعملية وقابلة للتنفيذ لاستخدام ١٩ ٩٤٥ من القوات الإقليمية التي حُددت خلال تقييم التأهب العملياتي للقوات الإقليمية في تقديم الدعم المباشر لتنفيذ الخطة الانتقالية وتمكين الولايات الاتحادية الأعضاء من السيطرة على الأمن في ولاياتها، مع ملاحظة أن هناك تأخيراً في تحقيق جميع أهداف المرحلة الأولى، وبدء المرحلة الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٩. ويمكن معاملة هذا، بل وينبغي معاملة، على أنه جزء من عملية دمج هذه القوات على نحو يتماشى مع هيكل الأمن الوطني، ومن الجهود الجارية لإقامة لجنة لإدماجها. وعلاوة على ذلك، قد يرغب المجلس في التأكيد من جديد على ضرورة التشاور مع الولايات الاتحادية الأعضاء وإشراكها في عمليات التخطيط لإجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢١، بدءاً من تحديد مواقع التسجيل والاقتراع، وكذلك إشراكها في كيانات وآليات التنسيق ذات الصلة لتيسير إجراء الانتخابات على نحو سلس وناجح على أساس صوت واحد للشخص الواحد على النحو المتوخى.

(ب) **منح الأولوية للسياسية في تحقيق أولويات الخطة الانتقالية:** يرتبط التقدم في قطاع الأمن، وفي تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بطبيعته بالتقدم السياسي المدعوم بعلاقات جيدة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لضمان توافق سياسي مستدام في جميع أنحاء البلد. ويتعين تسوية الخلافات السياسية للتغلب على بطء وتيرة تكوين القوات، بما في ذلك الاتفاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء حول كيفية دمج القوات الإقليمية في هياكل الأمن الاتحادية (مثل الجيش الوطني الصومالي، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، وقوة الشرطة الصومالية، والدراويش). وبخلاف تسليم الملعب الوطني وأكاديمية جالي سياد العسكرية في مقديشو، لم تكمل الحكومة الاتحادية وقوات الأمن الصومالية الأنشطة المتعلقة بالمرحلة الأولى من الخطة الانتقالية بما يتماشى مع أهداف الخطة الانتقالية المتفق عليها. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في دعوة حكومة الصومال الاتحادية إلى الوفاء بالتزامات المتفق عليها من أجل التنفيذ الناجح للخطة الانتقالية، بما في ذلك تعزيز العلاقات مع الولايات الاتحادية الأعضاء لضمان ممارسة سياسات شاملة للجميع وتحقيق الأهداف المتبقية في المرحلة ١ من الخطة الانتقالية، وبدء تنفيذ المرحلة ٢ من الخطة. وقد يرغب المجلس أيضاً في التأكيد على ضرورة إحياء مذكرة التفاهم الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، ببدء القيام بعمل مشترك ومنسق فيما بين ممثلي المنظمات الثلاث على أرض الواقع، من خلال آلية تنسيق مناسبة للبدء الفوري في تيسير الاتفاقات والمبادرات الاستراتيجية المشتركة.

(ج) **التنسيق وتبادل المعلومات بصفة منتظمة:** ثمة حاجة قوية إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بشكل منتظم بين الحكومة الاتحادية والبعثة لكي تتمكن من التخطيط المشترك المناسب والفعال والإدارة الفعالة للأنشطة والعمليات. وبدون ذلك، لن تتم مواءمة تنفيذ الخطة الانتقالية والدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل مناسب، مما قد يؤدي على الأرجح إلى مزيد من التأخير. وقد يرغب المجلس في النظر في الدعوة إلى إنشاء آلية فعالة لتنسيق الخطة الانتقالية (تضم حكومة الصومال الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، والشركاء الرئيسيين المشاركين بشكل مباشر وفعال في تنفيذ الخطة الانتقالية). وهذا أمر بالغ الأهمية لمراقبة تنفيذ الأدوار والمهام والمسؤوليات لكل مشارك رئيسي في تنفيذ الخطة الانتقالية. وينبغي أن تتولى تنسيق ذلك حكومة الصومال الاتحادية بمشاركة من الولايات الاتحادية الأعضاء والقيادة السياسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ورؤساء العناصر في بعثة الاتحاد الأفريقي،

وقيادة الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية وكذلك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك سلطات الولايات الاتحادية الأعضاء المعنية، وعناصر الدعم، والشركاء في شكل خلية تنسيق.

(د) **إعادة الهيكلة:** ينبغي إجراء تقييم صحيح للمخاطر السياسية والأمنية وأعمال القتل الانتقامية التي ترتكبها حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة وكذلك الآثار والعواقب الإنسانية لإعادة الهيكلة، بما في ذلك عمليات التسليم و/أو إغلاق القواعد الأمامية للعمليات والمواقع وتفادي هذه المخاطر. وقد يرغب المجلس في النظر في إعادة التأكيد على أنه ينبغي القيام بذلك بطريقة تراعي بشكل كاف احتياجات السكان وأوجه ضعفهم. وينبغي أيضا بذل كل الجهود للتأكد من أن عملية إعادة الهيكلة والعملية الانتقالية تتواءم مع الدعم الانتخابي والتخطيط الأمني للانتخابات التي ستجري في ٢٠٢٠/٢٠٢١.

(هـ) **العنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:** ستظل جهود العنصر العسكري لدعم قوات الأمن الصومالية لإضعاف قدرة حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة بالغة الأهمية خلال الفترة الانتقالية. وينبغي أن يواصل العنصر العسكري '١' إضعاف حركة الشباب وجماعات المعارضة المسلحة؛ و '٢' دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية في تأمين المراكز السكانية الرئيسية؛ و '٣' تأمين طرق الإمداد الرئيسية؛ و '٤' دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية في تأمين المنشآت والمرافق الرئيسية الحساسة؛ و '٥' تقديم توجيه إلى أفراد الجيش الوطني الصومالي الذين يشاركون في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وغيرها على النحو الذي يُتفق عليه بين الحكومة الاتحادية وقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي. وينبغي للعنصر العسكري وضع برنامج توجيهي بالتنسيق مع قيادة الجيش الوطني الصومالي، يضم مخططا عن كيفية تيسير تنفيذه، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي إيلاء الأولوية لتقديم توجيه إلى وحدات قوات الأمن الصومالية التي تشارك مباشرة في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال.

(و) **مستويات أفراد البعثة:** تتوخى استراتيجية خروج البعثة تسليم المسؤولية الأمنية كاملة إلى السلطات الصومالية. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يكون التقدم المحرز في العملية الانتقالية، وتحديدًا في تكوين قوات الأمن الصومالية وبناء القدرات المؤسسية الصومالية والتقييم المستمر لبيئة التهديد، بمثابة البارامترات المحركة في تحديد مستويات القوات والشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يضمن أي خيار بشأن مستويات القوات الحفاظ على المكاسب القائمة بالمعنى الاستراتيجي، وعدم تأثر النجاحات التكتيكية بشكل سلبي، وكفالة حماية المدنيين بضمن وصول المساعدات الإنسانية وعدم المساس بأمن الانتخابات.

(ز) وتخطط المفوضية علما بشكل جاد بأن مستوى التهديد لا يزال مرتفعا في الصومال وأن المستوى البطيء للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال في العام الماضي، وخاصة ببطء وتيرة تكوين قوات أمن صومالية قادرة، لا يتيح بوضوح إمكانية خفض عدد الأفراد النظاميين في هذه المرحلة. ومن شأن تعليق تخفيض عدد الأفراد النظاميين أن يتيح وقتاً كافياً لبعثة الاتحاد الأفريقي للتخطيط والقيام بالعمليات، ولتأمين طرق الإمداد الرئيسية، وإغلاق أو تسليم القواعد الأمامية للعمليات وغيرها من مهام إعادة الهيكلة في المرحلتين ١ و ٢، وذلك تنفيذاً لمفهوم العمليات ودعماً للخطة الانتقالية للصومال. وسيتفادى هذا الخفض أيضا التأثير على تسجيل الناجحين الذي يُتوقع أن يبدأ بحلول آذار/مارس ٢٠٢٠،

ويمكن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تقديم الدعم الكافي للأمن الانتخابي ويكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس صوت واحد للشخص الواحد في أوائل عام ٢٠٢١.

(ح) ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يشكل التقدم المحرز في العملية الانتقالية، وتحديدًا في تكوين قوات الأمن الصومالية وبناء القدرات المؤسسية الصومالية والتقييم المستمر لبيئة التهديد، البارامترات المحركة في تحديد مستويات القوات والشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يضمن أي خيار بشأن مستويات القوات الحفاظ على المكاسب القائمة بالمعنى الاستراتيجي، وعدم تأثر النجاحات التكتيكية بشكل سلبي، وعدم المساس بأمن الانتخابات. وضمان وصول المساعدات الإنسانية. وسيساعد ذلك بالتالي في بناء الثقة في الحكومة وفي أوساط السكان وضمان انتقال المسؤولية الأمنية حسب الظروف من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، نظرت المفوضية لذلك في خيارين لمستويات الأفراد النظاميين:

١' **الخيار الأول:** الحفاظ على مستويات الأفراد النظاميين الحالية بما في ذلك الحد الأقصى للقوات، مع السماح بإجراء تخفيضات بناء على التقدم المحرز على الأرض. ويستند هذا الخيار إلى تشخيص مفاده أن مستوى التهديد في الصومال لا يزال مرتفعًا، وأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية في العام الماضي، ولا سيما ببطء وتيرة إنشاء قوات أمنية صومالية قادرة، لا يتيح وضع توقعات واضحة بشأن التخفيضات في عدد الأفراد النظاميين في هذه المرحلة. ومن شأن تنفيذ الخطط ذات الصلة التي حددتها الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المتعلقة بانسحاب البعثة من عدد من المواقع وبتولي السلطات الصومالية مسؤوليات الأمن في مناطق معينة أن يتيح فرصًا لإخلاء سبيل عدد من أفراد البعثة النظاميين الذين سيتم تخفيضهم، لكن بشرط توافر جيل من أفراد الأمن بعدد كافٍ ويتسم بالتوازن العشائري في إطار هيكل الأمن الوطني، واشتراك شركاء دوليين في تدريب القوات.

٢' **الخيار الثاني:** من المقرر أن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بسحب ما يصل إلى ٢٠٠٠ فرد بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٠. ويعني هذا الخيار تخفيض أعداد جميع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي سيُخلى سبيلها من خلال إغلاق/ تسليم قواعد العمليات الأمامية، شريطة أن يحدث ذلك في الوقت المحدد. ورغم أن هذا قد يتيح فرصة لتسريع تكوين قدرات صومالية تتحمل المسؤولية الأمنية، فإنه ينطوي على مخاطر كبيرة. فمن المرجح أن يحول تخفيض البعثة بمقدار ٢٠٠٠ جندي دون قدرتها على مواصلة إعادة الهيكلة، وسيحول دون إنشاء قوات متنقلة. وإذا استمر التأخير في تنفيذ الخطة الانتقالية، فقد تضطر البعثة إلى إخلاء المواقع دون أن تكون قوات الأمن الصومالية مستعدة لتسلمها، مما سيترك السكان في تلك المناطق مكشوفين وتحت رحمة حركة الشباب ويزيد من احتمال نزوحهم الداخلي. والبدل لذلك، هو أن تواصل البعثة شغل هذه المواقع ولكن على حساب تخفيض تنفيذ عدد من المهام المنوطة بها، مما قد يؤثر سلبيًا على الأمن العام، بما في ذلك على تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات.

(ط) وإذ تنوه المفوضية بالاعتبارات السالفة الذكر، فإنها توصي باتباع الخيار الأول: الحفاظ على المستويات الحالية للقوات بما في ذلك الحد الأقصى للقوات، مع السماح بإجراء أي تخفيضات بناء على تقييم التقدم المحرز على أرض الواقع.

عنصر الشرطة في البعثة

(ي) في الأجل الطويل، ينبغي أن تنقل مسؤولية الأمن الداخلي في الصومال تدريجياً إلى الشرطة، وخاصة في المراكز السكانية، بما في ذلك المسؤولية عن فتح طرق الإمداد الرئيسية وتأمينها. وبالإضافة إلى الدور الحالي لشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وولايتها، وبهدف تيسير الانتقال الناجح لهذه المسؤوليات، وكذلك مع مراعاة الدور الحاسم الذي سيتعين أن تؤديه الشرطة الصومالية وشرطة البعثة في تأمين انتخابات ٢٠٢٠/٢٠٢١، فينبغي النظر في زيادة عدد أفراد الشرطة في البعثة. وينبغي القيام بذلك ضمن الحد الأقصى للأفراد النظاميين عموماً على النحو الذي قرره مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في الأمم المتحدة، اللذان دعيا إلى إعادة هيكلة البعثة على نحو داعم للشرطة. وتوصي المفوضية بزيادة عنصر الشرطة في البعثة من خلال نشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكّلة يبلغ عدد كل منهما ١٦٠ فرداً، وما يصل إلى ٦٧ من فرادى ضباط الشرطة بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه الزيادة في أعداد شرطة البعثة يمكن أن يقابلها التخفيض الذي انتهى تنوّه لـ ١٠٠٠ من القوات العسكرية للبعثة. ويلزم تقديم دعم لوجستي/إداري إضافي في مجالات مختلفة (الإقامة، وناقلات الجند المدرعة الإضافية، ومعدات دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومرافق الرعاية الاجتماعية) لزيادة القدرة التشغيلية للشرطة.

العنصر المدني للبعثة

(ك) تشير المفوضية إلى الفقرة ١٥ من البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢، الذي يوجّه بضرورة أن تشمل عملية إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأفريقي توسيع نطاق عنصرها المدني ليشمل مواقع محددة ومهمة في منطقة عمليات البعثة للقيام بأعماله الفنية، وتقديم التوجيه والدعم للمهام والعمليات العسكرية والشرطية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم دعمه للعملية السياسية وعملية بناء الثقة، وجهود تحقيق الاستقرار (بما في ذلك الشؤون المدنية، وإشراك المجتمعات المحلية، والمساعدة الإنسانية، والمساعدة في إصلاح القطاع الأمني) وكذلك الامتثال لحقوق الإنسان وإدارة الموارد. وبينما يواصل الصومال تثبيت استقراره ويكتسب تطبيق الخطة الانتقالية زخماً في الولايات الاتحادية الأعضاء، فمن المتوقع أن تؤدي الزيادة في نشر الموظفين المدنيين في القطاعات وأنشطة الدعم إلى توجيه العمليات العسكرية والشرطية للبعثة وكذلك المساهمة في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. وفي هذا الصدد، يتعين تعبئة ما يكفي من الأموال والموارد للمشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام وتدابير بناء الثقة، ولتقديم الدعم التقني للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، حسب الاقتضاء. وبناء على ذلك، قد يرغب المجلس في دعوة مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى أن يأذن بتقديم الدعم اللوجستي إلى ٥٠ موظفاً مدنياً إضافياً يوفرهم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لأن الزيادة في أعداد الموظفين المدنيين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي تجاوز العدد البالغ ٧٠ موظفاً مدنياً المأذون به حالياً من جانب مجلس الأمن في الأمم المتحدة وذلك لضمان تعزيز المرافق الحالية ودعم الأفرقة المدنية القطاعية. وقد يرغب المجلس أيضاً في توجيه المفوضية لإدراج هذا الطلب للحصول على دعم من أجل ٥٠ موظفاً

مدنيًا إضافيًا في الرسالة الموجهة من الرئيس التي يحيل بها هذا التقرير وبيانه إلى الأمم المتحدة، مع الإشارة والتأكيد على أهمية العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي على النحو الذي تكرر تأكيده في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢، لكفالة الطابع المتعدد الأبعاد وضمان إعطاء الأولوية للسياسية ولنهج مساعدة الصومال على الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام.

(ل) **الامتثال والمساءلة:** ينبغي أن تواصل البعثة كفالة مراعاة مسائل حقوق الإنسان وإعمالها ومراجعتها عبر مراحل التحضير لجميع عملياتها وإجراءاتها واستعراضها. وبالإضافة إلى التدريب، ينبغي أن تظل هذه الأنشطة تشمل الاختيار والفحص، وإدماج حقوق الإنسان في التخطيط، والاستمرار في تكييف إجراءات التشغيل الموحدة وتوجيهات قائد القوة والأوامر التشغيلية الأخرى مع السياق العملي الحالي وتطبيق هذه الإجراءات، وتوحيد الممارسات المتعلقة بمحصر الضحايا المدنيين، وبذل جهود لضمان المساءلة إذا وقعت انتهاكات. وينبغي أن تواصل البعثة أيضًا تعزيز خبراتها وأنشطتها لضمان الامتثال والمساءلة والمكاسب التشغيلية التي يمكن استخلاصها من آليات الامتثال القوية في توجيهها ومشاركتها مع قوات الأمن الصومالية لتعزيز الامتثال والمساءلة من قبل هذه القوات.

(م) **مواءمة الدعم وتحديد الحجم المناسب للمعدات:** بالتشاور مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حدد الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كمية أولية من ست دبابات قتالية - أربع من القطاع ١ واثنان من القطاع ٣ - وعددا زائدا عن الحاجة من المعدات الهندسية والمركبات لإعادتها إلى الوطن، ويقترح استمرار هذه العملية من خلال استعراض تفصيلي دقيق لبنود المعدات الموجودة على أرض الواقع، يجريه بشكل مشترك بين الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩، لتحديد بيانات احتياجات وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي، من أجل زيادة تحسين معدات البعثة وتحديد الاحتياجات الإضافية المتعلقة ببند من قبيل المركبات الجوية المسيرة/المنظومات الجوية المسيرة (التي توفر قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع)، والتصدي لمعدات الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والقدرات الأخرى التي يمكن إتاحتها من خلال استخدام الموارد التي توافرت من المعدات التي أعيدت إلى الوطن. ويوصي الاستعراض كذلك بضرورة إعداد بيانات لاحتياجات وقدرات الوحدات العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل مواءمة مفهوم العمليات مع القدرات على أرض الواقع. ويمكن للمجلس أن ينظر في التأكيد من جديد على نقطة مفادها أنه ينبغي ألا يُنظر إلى استعراض المعدات كوسيلة للاقتصاد في التكاليف بل لضمان أن تتمتع بعثة الاتحاد الأفريقي بالطاقات والقدرات المطلوبة، بما في ذلك المعدات المناسبة للتعامل مع التهديدات التي تتعرض لها والمهام المكلفة بالاضطلاع بها. وفي هذا الصدد، قد ينظر المجلس أيضًا في التأكيد على ضرورة أن تركز الاحتياجات من المعدات والدعم على تعزيز عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك تلك التي تُفقد بالاشتراك مع قوات الأمن الصومالية والتي تهدف إلى إضعاف قدرات حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، وفي تنفيذ المهام الأخرى الصادر بها تكليف.

(ن) **الولاية:** إن المفوضية إذ تلاحظ أن تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال لا تزال في مراحلها المبكرة، وإذ تشير إلى المسؤولية الرئيسية لحكومة الصومال الاتحادية عن السلام والأمن والازدهار في الصومال، وإذ تلاحظ الحاجة إلى زيادة مشاركة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في تيسير الانتقال، بالإضافة إلى الالتزام القوي والتفاني من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

والشركاء الرئيسيين في مساعدة شعب الصومال، واستناداً إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام ٢٠٠٧ ومنذ الاستعراض المشترك الأخير، وتمشياً مع الأهداف الاستراتيجية للبعثة المبينة بوضوح في مفهوم عمليات البعثة في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، توصي المفوضية بأن يحدد المجلس ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ١٢ شهراً أخرى حتى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠، وتدعو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الرئيسيين إلى تقديم الموارد اللازمة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

سادسا - الاستنتاج

٣٤ - وفقاً لما لوحظ بحق في الاستعراض المشترك، تود المفوضية أن تؤكد من جديد أن التقدم المحرز في قطاع الأمن، وفي تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، يرتبط بطبيعته بإحراز تقدم سياسي في الصومال، ويتوقف على العلاقات الجيدة والفعالة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وفي هذا الصدد، يلزم توافق سياسي في الآراء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية وفي جميع أنحاء البلد، وإحراز تقدم في عمليات بناء النظام الاتحادي لضمان تحقيق أهداف الخطة الانتقالية للصومال. ومن نفس المنطلق، سيكون تعزيز التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الدوليين، سواء في مقر البعثة أو في القطاعات، ضرورياً لتحقيق هذا النجاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى تركيز الاهتمام على تعزيز قدرة قوات الأمن الصومالية على الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق العملية الانتقالية أمر بالغ الأهمية وجزء لا يتجزأ من ضمان بيئة آمنة مستدامة للسكان، بما في ذلك في سياق العمليات الانتخابية. وتجدد الإشارة إلى أن عام ٢٠١٩ هو عام حاسم للتأكد مما إذا كان الصومال سيتمكن من التغلب على التحديات السياسية الداخلية القائمة واستعادة الزخم للقيام بشكل مطرد بإحراز التقدم وتحقيق أهداف الخطة الانتقالية للصومال لنقل المسؤوليات الأمنية الرئيسية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، يجب بذل جهود شاملة منسقة تنسيقاً جيداً، ومدعومة بمنح الأولوية للسياسية، وبما يتماشى مع النهج الشامل للأمن الذي تتبعه بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً نحو إقامة صومال مسالم وقادر على الاستدامة ومزدهر.